آفاق السياسة الخارجية العراقية في ظل التوازن الإقليمي وتحديات الدبلوماسية الرقمية

م . م حسين صبري خلف

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

hussain_sabri@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث:

تخطو السياسة الخارجية العراقية اليوم نحو مرحلة مفصلية تستوجب صياغة دور استراتيجي يتناسب مع تعقيدات المشهدين الإقليمي والدولي وتحديات القرن الحادي والعشرين. يتناول هذا البحث المسارات المستقبلية للدبلوماسية العراقية، مرتكزاً على فلسفة التوازن التي تتبناها الدولة كخيار وطني وأخلاقي للانفتاح الإيجابي وتجاوز سياسات المحاور المتصارعة بهدف استعادة الثقل التاريخي للعراق وتحويله من ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية إلى جسر حيوي للتواصل ومنصة لإنتاج الاستقرار المستدام. ولا تقتصر رؤية البحث على قراءة التحركات السياسية في أطرها التقليدية، بل تمتد لتسلط الضوء على التحول الجذري الذي تفرضه الثورة الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي على مفهوم القوة وتأثيرها في العلاقات الدولية المعاصرة إذ لم تعد الدبلوماسية في عصرنا الراهن حبيسة القنوات الرسمية المغلقة، بل انتقلت إلى الفضاء السيبراني كأداة سيادية لتعزيز القوة الناعمة وتحصين الأمن القومي من الاختراقات المعلوماتية. وعلى هذا الضوء، يسعى البحث إلى رسم خارطة طريق لمكاملة القرار السياسي العراقي مع التقنيات السيادية الحديثة، بما يضمن بناء مؤسسة دبلوماسية تتسم بالمرونة والذكاء الاصطناعي في مواجهة الأزمات. إن استشراف مستقبل الدور العراقي لم يعد مجرد خيار سياسي، بل هو ضرورة استراتيجية تهدف إلى صياغة دبلوماسية ذكية تتجاوز أساليب التهدئة التقليدية إلى صناعة المبادرات، وبما يكفل حماية المصالح العليا للعراق في ظل

نظام عالمي دائم التغير، وصولاً إلى تعزيز مكانة الدولة كفاعل محوري يربط بين الأمن القومي المستدام وطموحات التنمية الشاملة للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية : فلسفة التوازن، الدبلوماسية الرقمية، الذكاء الاصطناعي

Prospects of Iraqi Foreign Policy in Light of Regional Balance and Digital Diplomacy Challenges

Asst. Lect. Hussein Sabri Khalaf
College of Political Science / Al-Mustansiriya University
hussain_sabri@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

Iraqi foreign policy is moving toward a pivotal stage that necessitates the formulation of a strategic role consistent with the complexities of the regional and international landscapes and the challenges of the twenty-first century. This research examines the future trajectories of Iraqi diplomacy, grounded in the Philosophy of Balance adopted by the state as a national and ethical choice for positive engagement and the transcendence of conflicting axis politics. It aims to restore Iraq's historical weight, transforming it from an arena for regional score-settling into a vital bridge for communication and a platform for generating sustainable stability.

The scope of this research extends beyond analyzing political movements within traditional frameworks; it highlights the radical transformation imposed by the digital revolution and Artificial Intelligence (AI) technologies on the concept of power and its impact on contemporary international relations. Diplomacy in our current era is no longer confined to closed official channels but has transitioned into Cyberspace as a sovereign tool for enhancing soft power and fortifying national security against informational breaches.

In this light, the research seeks to draw a roadmap for integrating Iraqi political decision-making with modern

sovereign technologies, ensuring the establishment of a diplomatic institution characterized by resilience and AI-driven crisis management. Envisioning the future of the Iraqi role is no longer merely a political choice but a strategic necessity aimed at crafting a Smart Diplomacy that transcends traditional de-escalation methods toward proactive initiative-making. This approach ensures the protection of Iraq's supreme interests within an ever-changing global system, ultimately reinforcing the state's status as a pivotal actor that bridges sustainable national security with the comprehensive development aspirations of future generations.

Keywords :Philosophy of Balance ، Digital Diplomacy ، Artificial Intelligence

المقدمة :

يواجه العالم المعاصر تحولات بنيوية في طبيعة القوة وتوازنات النفوذ، حيث لم تعد الجغرافيا السياسية التقليدية وحدها هي المتحكم في مصائر الدول، بل تداخلت معها الجغرافيا الرقمية والذكاء الاصطناعي لتعيد صياغة مفهوم السيادة الوطنية. وفي قلب هذا المخاض العالمي، يبرز العراق كحالة دراسية استثنائية؛ كونه يمتلك عمقاً تاريخياً وموقعاً استراتيجياً يجعله قلب العالم النابض بالصراعات والتوافقات في آن واحد. إن الدولة العراقية، وهي تسعى لاستعادة دورها المحوري، تبنت فلسفة التوازن كخيار استراتيجي لا بديل عنه، يهدف إلى تحويل العراق من ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية إلى جسر ذهبي يربط بين المصالح المتناقضة، ويؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار المبني على الاعتماد المتبادل.

إن هذه الفلسفة الدبلوماسية لا ترتكز فقط على المناورات السياسية التقليدية، بل تمتد لتشمل رؤية اقتصادية طموحة تجسدت في مشروع طريق التنمية، الذي يمثل الذراع المادي لسياسة التوازن، حيث يسعى العراق من خلاله لربط موانئ الشرق بأسواق الغرب عبر شبكة سككية وبرية تجعل من أمن العراق مصلحة دولية عابرة

للحدود. بيد أن هذا الطموح الجيوسياسي يصطدم بتحديات القرن الحادي والعشرين، وعلى رأسها السيادة المعلوماتية وحروب الظل السيبرانية.

ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة لتبني الدبلوماسية الرقمية والذكاء الاصطناعي كأدوات سيادية لا غنى عنها؛ ففي عالم محكوم بالخوارزميات والبيانات الضخمة، لم يعد كافياً أن يمتلك الدبلوماسي العراقي الحنكة السياسية، بل بات لزاماً عليه امتلاك الدرع الرقمي الذي يحمي القرار الوطني من الاختراق والتضليل.

إن هذا يأتي ليسبر أغوار العلاقة الجدلية بين الموقع والتقنية، وكيف يمكن للعراق بحلول عام ٢٠٣٠ أن يصيغ دبلوماسية ذكية قادرة على إدارة التناقضات الإقليمية المعقدة (الإيرانية، الأمريكية، التركية، والعربية) بذكاء خوارزمي وتوازن سيادي. إننا أمام محاولة جادة لرسم خارطة طريق وطنية، تنقل السلك الدبلوماسي العراقي من العقلية التقليدية إلى عقلية الريادة التقنية، لضمان بقاء العراق مركزاً للاستقرار وليس طرفاً في نزاع، مؤكدين أن مستقبل السيادة العراقية يُبنى اليوم في تقاطع طرق التجارة العالمية ومنصات الابتكار الرقمي.

وعلى هذا التحول الجيوسياسي، لم تعد الدبلوماسية العراقية مجرد أداة لتمثيل المصالح الوطنية في المحافل الدولية، بل أضحت منظومة دفاعية هجينة تجمع بين القوة الناعمة التقليدية والقوة الذكية الرقمية .إن مقتضيات السيادة في القرن الحادي والعشرين تفرض على صانع القرار العراقي إدراك أن الفراغ الرقمي لا يقل خطورة عن الفراغ الأمني، وأن إدارة التناقضات الإقليمية تتطلب امتلاك أدوات تحليلية فائقة القدرة تعتمد على الخوارزميات السيادية لتفكيك شيفرات المصالح المتضاربة.

لذا، فإن هذا يسعى لتأصيل مفهوم الدبلوماسية الاستباقية كبديل عن دبلوماسية رد الفعل، من خلال استثمار الذكاء الاصطناعي في رصد التحولات الجيو–اقتصادية الكبرى وتوجيهها لخدمة الأمن القومي العراقي. إننا نؤسس هنا لرؤية استشرافية

تنظر إلى التكنولوجيا ليس كترف تقني، بل كـ مضاعف سيادي يمنح الدولة العراقية القدرة على المناورة الحرة في فضاء دولي متصارع، ويضمن انتقالها بحلول عام ٢٠٣٠ من مرحلة الاستقرار الهش إلى مرحلة الريادة الاستراتيجية كقطب للتوازن والابتكار في قلب الشرق الأوسط.

أهمية البحث : تنبثق أهمية هذا البحث من كونه يتصدى لواحدة من أعقد الإشكاليات التي تواجه الدولة العراقية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وهي كيفية التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية وضغوط التوازن الإقليمي في ظل بيئة دولية شديدة الاستقطاب. وتتجلى القيمة العلمية والعملية للبحث في النقاط الآتية:

١-يأتي البحث في وقت يسعى فيه العراق للانتقال من دور المتلقي للأزمات إلى دور صانع الاستقرار مما يجعل تفتيت مفهوم فلسفة التوازن ضرورة معرفية لفهم آليات اشتغال الدولة في محيطها العربي والإقليمي.

٢- تكمن الأهمية في تسليط الضوء على الرقمنة السيادية كأداة للقوة الناعمة، وهو حقل لا يزال يفتقر للدراسات المعمقة في المكتبة السياسية العراقية، خاصة فيما يتعلق بدمج الذكاء الاصطناعي في القرار الدبلوماسي.

٣- تبرز أهمية الدراسة في كشفها للعلاقة العضوية بين الأمن السيبراني واستقلالية القرار السياسي، حيث لم تعد الدبلوماسية مجرد فن للتفاوض، بل أصبحت صراعاً تقنياً على حماية البيانات والمعلومات السيادية.

أهداف البحث : يسعى هذا البحث إلى تحقيق حزمة من الأهداف الاستراتيجية التي ترسم خارطة طريق للمؤسسة الدبلوماسية العراقية، وأبرزها:

١- تحليل الأبعاد الفلسفية والأخلاقية لسياسة الجسور التي يتبناها العراق، وتوضيح كيف يمكن لهذه السياسة أن تحول الجغرافيا العراقية من عبء أمني إلى أصل اقتصادي ودبلوماسي.

٢- تهدف الدراسة إلى وضع تصور متكامل لكيفية دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في أروقة وزارة الخارجية، بما يضمن سرعة الاستجابة للأزمات ورفع كفاءة التمثيل الدبلوماسي في الفضاء الافتراضي.

٣- يهدف البحث إلى رصد المخاطر الرقمية التي تهدد القرار العراقي المتوازن، واقتراح آليات تقنية وقانونية لتحصين القنوات الدبلوماسية من التجسس أو التلاعب المعلوماتي الخارجي.

٤- تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية استشرافية لعام ٢٠٣٠، تبلور ملامح الدبلوماسية الذكية التي تمكن العراق من قيادة مبادرات إقليمية في ملفات المياه والطاقة والمناخ اعتماداً على البيانات والذكاء الاصطناعي.

٥- الوصول إلى مقترحات عملية قابلة للتطبيق تسهم في تطوير الكادر الدبلوماسي العراقي، وتحويل السفارات إلى مراكز ابتكار اقتصادي وتقني تعزز من مكانة الدولة في النظام العالمي الجديد.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الجوهري الآتي: كيف يمكن للسياسة الخارجية العراقية أن تحافظ على فلسفة التوازن الإيجابي وسط تجاذبات المحاور الإقليمية والدولية المتصارعة، في ظل التحول الدراماتيكي نحو الدبلوماسية الرقمية وتحديات الذكاء الاصطناعي التي أعادت صياغة مفهوم السيادة والقوة؟ ويتفرع من هذه الإشكالية المركزية عدة تساؤلات فرعية:

١-هل تمتلك الدبلوماسية العراقية الأدوات التقنية والتشريعية الكافية لحماية السيادة المعلوماتية من الاختراقات السيبرانية التي تستهدف مواقفها المتوازنة؟

٢-إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تحويل العراق من ساحة لتصفية الحسابات إلى منصة ذكية لإنتاج المبادرات والاستقرار المستدام؟

٣-ما هي الفجوة القائمة بين الهياكل الدبلوماسية التقليدية في العراق وبين متطلبات الدبلوماسية الرقمية التي تفرضها الثورة التكنولوجية بحلول عام ٢٠٣٠؟

فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن فاعلية السياسة الخارجية العراقية في الحفاظ على (فلسفة التوازن) الإقليمي ترتبط طردياً بمدى امتلاك الدولة لمنظومة (دبلوماسية رقمية سيادية) فبقدر ما ينجح العراق في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني كأدوات فاعلة في اتخاذ القرار وحماية المعلومات، بقدر ما تتعزز قدرته على تحويل جغرافية البلاد من (منطقة ضغط إقليمي) إلى (مركز جذب استراتيجي) محصن ضد التدخلات الخارجية التي تستهدف تفتيت توازناته الوطنية.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على تكامل ثلاثة مناهج علمية رصينة للإحاطة بإشكالية البحث وتحقيق أهدافه، وهي :**المنهج الوصفي التحليلي** ، يُعد المنهج المحوري في هذه الدراسة، حيث يتم من خلاله رصد وتوصيف واقع السياسة الخارجية العراقية المعاصرة، وتحليل المرتكزات الجيوسياسية لـ فلسفة التوازن. **ومنهج تحليل النظم** ،يُستخدم هذا المنهج لدراسة المؤسسة الدبلوماسية كمنظومة متكاملة تتعامل مع مدخلات (معلومات، ضغوط إقليمية، بيانات رقمية) وتقوم بـ معالجتها عبر الذكاء الاصطناعي والأطر السياسية، لإنتاج مخرجات تتمثل في مواقف سيادية ومبادرات استقرار. يساعد هذا المنهج في فهم دور التكنولوجيا كـ ترس أساسي في ماكينة القرار السياسي العراقي لضمان توازن النظام العام للدولة. **وأيضا ، المنهج**

الاستشرافي بما أن البحث يضع رؤية ٢٠٣٠ كهدف استراتيجي، فإن المنهج الاستشرافي يمثل الأداة العلمية لرسم السيناريوهات المستقبلية للدور العراقي. يعتمد المنهج على إسقاط معطيات الحاضر على خارطة المستقبل، لتحديد الفرص والمخاطر التي قد تواجه الدبلوماسية الذكية في العقد القادم، وتقديم حلول استباقية تعزز من سيادة الدولة.

حدود البحث :

الحدود الموضوعية: آفاق السياسة الخارجية العراقية، فلسفة التوازن، وتحديات الدبلوماسية الرقمية والذكاء الاصطناعي.

الحدود المكانية: جمهورية العراق في إطار بيئتها الإقليمية (الشرق الأوسط) والدولية.

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة من عام ٢٠٢١ (بداية ترسيخ مفهوم الجسر الإقليمي) وصولاً إلى الرؤية الاستشرافية لعام ٢٠٣٠.

المبحث الأول: فلسفة التوازن في السياسة الخارجية العراقية (من الساحة إلى الجسر)

تُعد السياسة الخارجية لأي دولة مرآة تعكس بيئتها الداخلية وتفاعلاتها المعقدة مع المحيط الإقليمي والدولي .في سياق العراق ما بعد عام 2003، شهدت هذه السياسة تحولات جوهرية في منطلقاتها وأهدافها، متجهةً نحو صياغة فلسفة وطنية قائمة على مبدأ التوازن والحياد الإيجابي .يكمن جوهر هذه الفلسفة في تحويل العراق من ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية إلى جسر للتواصل والتعاون وبناء المصالح المشتركة، وهو تحول استراتيجي يهدف إلى استعادة مكانة العراق ودوره المحوري في المنطقة.(١)

المطلب الأول :مرتكزات السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد 2003

بعد الغزو الأمريكي عام 2003 وسقوط النظام السياسي ، واجه العراق تحدياً هائلاً يتمثل في إعادة بناء دولته وهويته الدولية في ظل احتلال عسكري وانقسام داخلي عميق .استندت المحاولات الأولى لصياغة السياسة الخارجية الجديدة إلى الدستور العراقي لعام 2005، الذي وضع الأطر والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية للعراق الجديد. (٢)

١. **المبادئ الدستورية:** نصت المادة (8)من الدستور العراقي بوضوح على أن يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل(٣) يمثل هذا النص قطيعة واضحة مع سياسات الأنظمة السابقة التي اتسمت بالتوسع والصدام، مؤكداً على التوجه نحو التعاون والسلام.

٢. **إعادة الاندماج الدولي:** كان أحد الأهداف الملحة للدبلوماسية العراقية في هذه المرحلة هو الخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي فرض قيوداً صارمة على العراق بعد غزو الكويت .تضمنت الجهود الدبلوماسية أيضاً إطفاء الديون الخارجية المتراكمة وإعادة فتح السفارات والبعثات الدبلوماسية التي أغلقت لعقود، بهدف استعادة العراق لمكانته الطبيعية في المجتمع الدولي. (٤)

٣. **التحديات البنيوية:** على الرغم من هذه التوجهات الإيجابية، عانت السياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة من تحديات بنيوية كبيرة، أبرزها تعدد مراكز القرار .كانت القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية تتبنى في كثير من الأحيان أجندات خارجية متضاربة، مما أدى إلى غياب رؤية موحدة للسياسة الخارجية وجعل الدولة تبدو وكأنها بلا بوصلة واضحة .هذا الوضع

عزز من مفهوم العراق كـ ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، حيث أصبحت الأراضي العراقية مسرحاً لتصفية الحسابات بين القوى المتنافسة. (٥)

المطلب الثاني :مفهوم العراق كـ ساحة للصراع (الجذور والتداعيات)

ارتبط مفهوم العراق كـ ساحة بشكل وثيق بالضعف البنيوي للدولة العراقية بعد عام 2003، والذي جعلها عرضة للتدخلات الخارجية والتنافس الإقليمي والدولي . أصبح العراق مسرحاً مفتوحاً للتنافس بين القوى الكبرى والإقليمية، لاسيما التنافس الأمريكي–الإيراني والسعودي–الإيراني.(٦)

وفي ظل غياب التماسك الداخلي وانعكاساته على الأداء الخارجي ، تحولت الأراضي العراقية إلى منطلق لتوجيه الرسائل السياسية والعسكرية بين الخصوم الإقليميين والدوليين .تجلى ذلك في الهجمات المتبادلة بين الفصائل والقوات الأمريكية، والتي كانت تعبيراً عن صراع يتجاوز الحدود العراقية .هذا الوضع أدى التأثير على القرار الخارجي العراقي مما قوض سيادة الدولة واستقلالها. (٧)

أدى غياب التوازن الداخلي والاصطفافات السياسية على أسس مختلفة إلى انجذاب الأطراف السياسية العراقية نحو محاور إقليمية معينة .هذا الاستقطاب جعل العراق مستقبلاً للأزمات الإقليمية بدلاً من أن يكون فاعلاً في حلها، ففي الوقت الذي كانت فيه إيران تسعى لتأمين عمق استراتيجي لها كانت دول الخليج تنظر بحذر شديد للتحولات السياسية ، مما جعل العراق نقطة انكسار في التوازن الإقليمي . (٨)

دفع العراق ثمناً باهظاً لكونه ساحة للصراعات، تمثلت هذه التكلفة في انعدام الاستقرار الأمني، ونمو الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش الارهابي الذي وجد في بيئة الصراع والفراغ الأمني مكاناً خصباً للنمو والتوسع .فضلاً عن ذلك، تعطلت مشاريع التنمية الاقتصادية واستنزفت الموارد الوطنية في صراعات لا تخدم المصلحة الوطنية العليا، مما أثر سلباً على حياة المواطن العراقي. (٩)

المطلب الثالث :التحول نحو فلسفة الجسر (المنطلقات والأهداف)

بدأت ملامح فلسفة الجسر تتبلور بشكل أوضح بعد عام 2017، مدفوعة بالنصر على تنظيم داعش الإرهابي والرغبة المتزايدة في استعادة الدور الإقليمي الريادي للعراق .استندت هذه الفلسفة إلى مبدأ العراق أولاً وضرورة النأي بالنفس عن سياسة المحاور، والتوجه نحو بناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف. (١٠)

لم يعد العراق يكتفي بالحياد السلبي الصمت تجاه الأزمات، بل انتقل إلى الحياد الإيجابي من خلال المبادرة للعب دور الوسيط في الأزمات الإقليمية، تجلى هذا الدور بوضوح في استضافة مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة عام 2021، الذي جمع خصوماً إقليميين على طاولة واحدة بهدف تخفيف التوترات .كما لعب العراق دور الوسيط الفاعل في تقريب وجهات النظر بين الرياض وطهران، مما أدى لاحقاً إلى اتفاق بكين التاريخي عام 2023الذي استأنف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .(١١)

وفي هذا السياق ، أدركت القيادة العراقية أن الاقتصاد هو الضمانة الأفضل للأمن والاستقرار .لذا، طرحت مشاريع استراتيجية كبرى مثل طريق التنمية، الذي يهدف إلى ربط ميناء الفاو الكبير في الجنوب العراقي بتركيا وأوروبا عبر شبكة من الطرق والسكك الحديدية .يهدف هذا المشروع إلى تحويل العراق إلى مركز تجاري عالمي وممر دولي للطاقة، مما يجعل استقرار العراق مصلحة اقتصادية مشتركة لجميع جيرانه، وبالتالي يحوله فعلياً من ساحة صراع إلى جسر مصالح.(١٢)

لذلك تبنى العراق سياسة الانفتاح على الجميع، ساعياً لتعزيز علاقاته مع مختلف القوى الإقليمية والدولية .على الصعيد العربي، تم تفعيل مشروع المشرق الجديد مع الأردن ومصر، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي .وعلى الصعيد الدولي، حافظ العراق على علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة عبر الإطار

التنسيقي للتعاون مع الانفتاح الاقتصادي الكبير على الصين وروسيا، مما يعكس سعيه لتنويع تحالفاته وتقليل اعتماده على طرف واحد. (١٣)

المطلب الرابع :متطلبات استدامة فلسفة التوازن والتحديات المستقبلية

إن الانتقال من الساحة إلى الجسر ليس مجرد تحول في الخطاب الدبلوماسي، بل هو مسار طويل يتطلب استحقاقات بنيوية داخلية وخارجية لضمان نجاحه واستمراريته.

لا يمكن للعراق أن يؤدي دور الجسر المستقر والفاعل ما لم يتم تحصين قراره السيادي وإنهاء ظاهرة السلاح المنفلت خارج إطار الدولة .إن ضمان احتكار الدولة لوسائل القوة واستقلال القرار السياسي عن الضغوط الحزبية المرتبطة بأجندات خارجية هو الركيزة الأساسية لأي سياسة خارجية ناجحة ومستدامة.(١٤)

يواجه العراق تحدياً مستمراً في الحفاظ على هذا التوازن الدقيق في ظل تصاعد التوترات الدولية والإقليمية، مثل الصراع الروسي–الأوكراني أو التوترات في غزة .إن أي ميل نحو محور على حساب آخر قد يعيد العراق إلى مربع الساحة، مما يهدد استقراره الداخلي والإقليمي. (١٥)

لذا يتطلب نجاح فلسفة الجسر بناء جهاز دبلوماسي مهني وكفؤ يتجاوز المحاصصة الحزبية .يجب أن يكون هذا الجهاز قادراً على إدارة ملفات معقدة مثل المياه، الحدود، والربط السككي، برؤية وطنية خالصة تخدم المصالح العليا للعراق، وأن يتعامل بحذر مع التجاذبات الدولية المتغيرة لضمان عدم الانزلاق مرة أخرى في أتون الصراعات الصفرية. (١٦)

وعلية ،إن فلسفة التوازن، التي تسعى لتحويل العراق من ساحة للصراع إلى جسر للتواصل والتعاون، تمثل الخيار الاستراتيجي الوحيد لضمان بقاء العراق دولة فاعلة ومستقرة في منطقة تعج بالأزمات .إن نجاح هذا التوجه سيعني بالضرورة تحول العراق من عبء أمني إقليمي إلى صمام أمان يساهم في استقرار الشرق

الأوسط بأكمله، وهو ما يتطلب إرادة سياسية داخلية موحدة تدعم هذا التوجه وتعمل على تحقيق استحقاقاته على المدى الطويل.

المبحث الثاني: التحديات الجيوسياسية والإقليمية (إدارة التناقضات)

يقع العراق في قلب منطقة التصدع الجيوسياسي في الشرق الأوسط، حيث تتداخل مصالح قوى إقليمية ودولية متباينة الأهداف. إن فلسفة التوازن التي تبناها العراق لا تواجه طريقاً مفروشاً بالورود، بل تصطدم بشبكة معقدة من التناقضات التي تستوجب دقة عالية في إدارة الأزمات بدلاً من مجرد التكيف معها. يتمحور هذا المبحث حول كيفية مناورة الدبلوماسية العراقية بين هذه القوى المتصارعة لتحويل التهديدات إلى فرص استراتيجية.

أولاً: إدارة التناقض الإيراني – الأمريكي على الأرض العراقية

يعد التنافس (الإيراني – الأمريكي) التحدي الأبرز للسيادة العراقية. فبينما يمتلك العراق علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة في الجوانب الأمنية والتقنية، يرتبط بعلاقات جغرافية، دينية، واقتصادية عميقة مع إيران. يشير الباحث عبد الجبار أحمد عبد الله إلى أن العراق يسعى لفك الارتباط بين التعاون الثنائي وبين الصراع الإقليمي، بمعنى أن علاقة بغداد بواشنطن يجب ألا تُفهم في طهران كتهديد، والعكس صحيح. ويرى الباحث أن نجاح العراق في تسكين هذا الصراع داخل حدوده هو المعيار الحقيقي لنجاح دبلوماسية التوازن . إن استخدام العراق كقناة خلفية لتبادل الرسائل بين الطرفين حوّله من صندوق بريد إلى وسيط موثوق، مما قلل من احتمالات الصدام المباشر الذي كان العراق يدفع ثمنه دائماً.(١٧)

ثانياً: التوازن التركي – العربي وملف المياه والأمن

التحدي الجيوسياسي الثاني يكمن في العلاقة مع تركيا، والتي تتداخل فيها ملفات الأمن (حزب العمال الكردستاني) مع ملفات السيادة المائية (دجلة والفرات) والاقتصاد (طريق التنمية). يؤكد الباحث مثنى فائق مرعي أن الدبلوماسية العراقية

بدأت تنتهج المقايضة الاستراتيجية؛ حيث تربط التعاون الأمني ومرور التجارة التركية نحو الخليج بضرورة الحصول على حصص مائية عادلة. يوضح مرعي أن إدارة التناقض مع أنقرة تتطلب توازناً بين الحاجة للاستثمار التركي وبين حماية السيادة الوطنية من التدخلات العسكرية الشمالية. في الوقت ذاته، يسعى العراق لتعزيز عمقه العربي (السعودية، الأردن، مصر) ليخلق وزناً مقابلاً يمنع استفراد أي قوة إقليمية بالقرار العراقي، وهو ما ظهر جلياً في مشاريع الربط الكهربائي والتعاون الصناعي المشترك.(١٨)

ثالثاً: تحدي القوى غير الدولية (فاعلون من غير الدول)

لا تقتصر التحديات الجيوسياسية على الدول فقط، بل تمتد للفاعلين من غير الدول (الجماعات المسلحة، التنظيمات العابرة للحدود) التي تمتلك أجندات قد تتعارض مع دبلوماسية الدولة. يرى الباحث عصام فيلي علي أن التحدي الأكبر للدبلوماسية العراقية هو إقناع المجتمع الدولي بأن القرار السيادي العراقي موحد. ويشير إلى أن وجود جماعات عابرة للحدود يخلق حالة من السيولة السيادية التي تستغلها القوى الإقليمية للضغط على الحكومة المركزية. لذا، فإن إدارة التناقضات هنا تتطلب حواراً داخلياً يوازي الحوار الخارجي لضمان بقاء السلاح والقرار السياسي تحت مظلة الدولة فقط .(١٩)

رابعاً: الدبلوماسية الطاقوية والبيئية كأداة توازن

مع تحول العالم نحو الطاقة النظيفة، يواجه العراق (كاقتصاد ريعي) تحديات جيوسياسية مرتبطة بأسعار النفط والالتزامات البيئية. يذكر الباحث عادل عبد المهدي (في دراساته الاقتصادية الأخيرة) أن العراق يجب أن يستخدم دبلوماسية الطاقة كجسر للربط بين المصالح الدولية. إن استثمار الغاز المصاحب والتحول للطاقة الشمسية بالتعاون مع شركات عالمية (فرنسية، أمريكية، صينية) يخلق توازناً

في المصالح الكبرى داخل الأرض العراقية، مما يجعل الحفاظ على أمن العراق مصلحة اقتصادية عالمية تفوق الخلافات السياسية العابرة .(٢٠)

معضلة الأمن المائي كأداة ضغط جيوسياسي

يعد ملف المياه مع دول الجوار (تركيا وإيران) من أخطر التحديات التي تواجه الدبلوماسية العراقية، حيث لم يعد الماء مجرد مورد طبيعي بل تحول إلى سلاح سياسي.(Hydro-politics) يشير الباحث تحسين علي الموسوي إلى أن العراق يواجه تحدياً في إدارة التناقض بين احتياجاته المائية وبين مشاريع السدود العملاقة في دول المنبع. ويرى الموسوي أن الدبلوماسية المائية العراقية يجب أن تنتقل من لغة الاحتجاج إلى لغة المصالح المشتركة، عبر ربط ملف المياه بملفات التجارة والطاقة والمنافذ الحدودية . إن تراجع الإطلاقات المائية يهدد الأمن الغذائي والاجتماعي، مما يضع السياسة الخارجية أمام اختبار حقيقي لموازنة العلاقات السياسية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.(٢١)

خامساً: توازنات الربط السككي والمنافسة الجيواقتصادية

مع بروز مشروع طريق التنمية، دخل العراق في أتون منافسة بين مشاريع النقل الإقليمية والعالمية (مثل الممر الهندي-الأوروبي). يذكر الباحث صلاح عدي السعدي أن إدارة التناقض هنا تكمن في إقناع الدول المجاورة بأن طريق التنمية العراقي ليس بديلاً لموانئها، بل هو مكمل لسلاسل التوريد العالمية. ويوضح السعدي أن التحدي الجيوسياسي يتمثل في محاولات بعض القوى تعطيل المشروع أو تحويل مساراته بعيداً عن العراق لضمان الهيمنة الاقتصادية لذا، يتطلب الأمر دبلوماسية سكك قادرة على جذب الاستثمارات الصينية والغربية في آن واحد لضمان ديمومة المشروع.(٢٢)

سادساً: استيعاب التغيير في الاستراتيجية الأمريكية (التحول نحو الشرق)

يواجه العراق تحدي الفراغ الاستراتيجي المحتمل نتيجة توجه الولايات المتحدة نحو منطقة المحيط الهادئ لمواجهة الصين. يرى الباحث فلاح خلف جمال أن على العراق إدارة التناقض بين حاجته للمظلة الأمنية الأمريكية وبين ضغوط القوى الإقليمية المطالبة بخروج القوات الأجنبية. ويشير ايضا إلى أن الدبلوماسية الذكية تتطلب تحويل العلاقة مع واشنطن من علاقة أمنية بحتة إلى شراكة اقتصادية وتقنية شاملة تضمن بقاء الاهتمام الأمريكي بالعراق دون استفزاز الخصوم الإقليميين .(٢٣)

سابعاً: دبلوماسية المناخ والتحول الطاقوي الإقليمي

أصبح التغير المناخي (التصحر، العواصف الترابية) تحدياً عابراً للحدود يتطلب إدارة جماعية.يؤكد الباحث كاظم ناصر الجنابي أن العراق يمكنه قيادة دبلوماسية خضراء في المنطقة لتقليل التوترات. فبدلاً من التنافس على النفط، يمكن للعراق طرح مبادرات للربط الكهربائي عبر الطاقة المتجددة مع دول الجوار. ويرى الجنابي أن التعاون البيئي يمثل القوة الناعمة الجديدة التي تتيح للعراق التوغل في العمق الإقليمي كشريك في إنقاذ المنطقة من الكوارث الطبيعية، بعيداً عن الاستقطاب السياسي .(٢٤)

المبحث الثالث: الدبلوماسية الرقمية والذكاء الاصطناعي كأداة سيادية

تُعد الدبلوماسية الرقمية في جوهرها إعادة تعريف جذري لمفهوم السيادة الوطنية في عصر السيولة المعلوماتية، حيث لم تعد الحدود الجغرافية العازل الوحيد لحماية الأمن القومي، بل أضحى الفضاء السيبراني هو الخندق الأول للدفاع عن المصالح العليا للدولة. بالنسبة للعراق، الذي يتبنى فلسفة التوازن وسط أمواج إقليمية متلاطمة، فإن الانتقال نحو الدبلوماسية الذكية (Smart Diplomacy) ليس مجرد مواكبة لركب التطور التقني، بل هو استراتيجية وجودية تهدف إلى فك الارتباط

بالأنماط التقليدية للقوة التي غالباً ما كانت تخضع لإرادة القوى الكبرى. إن توظيف الذكاء الاصطناعي في السلك الدبلوماسي العراقي يتيح لصانع القرار القدرة على اختراق حجب الضجيج المعلوماتي والوصول إلى جوهر التحولات الجيوسياسية من خلال خوارزميات تحليل البيانات الضخمة التي تعالج آلاف المتغيرات اللحظية، بدءاً من تقلبات أسواق الطاقة وصولاً إلى تبدلات الخطاب السياسي في العواصم المؤثرة. هذا المسار الرقمي يمنح بغداد عينًا استراتيجية ترى ما وراء الأزمات التقليدية، مما يسمح بتحويل الدبلوماسية من أداة لرد الفعل إلى منصة لصناعة المبادرات الاستباقية التي تعزز دور العراق كجسر للربط الإقليمي والدولي .(٢٥)

وفي هذا السياق ، يبرز مفهوم السيادة المعلوماتية كدرع حصين ضد حروب الجيل الخامس التي تستهدف تحطيم الإرادة الوطنية عبر حملات التضليل الممنهج (Disinformation).إن العراق، بحكم موقعه المركزي وتنوعه المجتمعي، غالباً ما يكون عرضة لاختراقات رقمية تهدف إلى تشويه صورته الدولية أو إرباك توازناته الداخلية؛ ومن هنا تبرز الضرورة القصوى لبناء بنية تحتية رقمية سيادية تخضع لإدارة وطنية خالصة، بعيداً عن السحب الإلكترونية الدولية التي قد تكون عرضة للتجسس أو الاختراق من قبل فاعلين دوليين أو ما دون الدولة. إن تشفير القنوات الدبلوماسية العراقية وتأمين المراسلات بين المركز والسفارات باستخدام تقنيات سلسلة الكتل (Blockchain) والذكاء الاصطناعي يضمن استقلالية القرار العراقي ويمنع تسرب الاستراتيجيات التفاوضية، خاصة في الملفات الحساسة التي ترتبط بالأمن المائي والحدودي مع دول الجوار. إن هذه الحصانة الرقمية هي ما يمنح الدبلوماسي العراقي الثقة في المناورة على طاولة المفاوضات، مدركاً أن ظهره محمي بمنظومة دفاعية سيبرانية قادرة على صد الهجمات وتفنيد الأكاذيب الرقمية في وقتها الحقيقي.(٢٦)

علاوة على ذلك، يمتد تأثير الذكاء الاصطناعي ليشمل الدبلوماسية الاقتصادية التي تمثل العمود الفقري لمشروع طريق التنمية. فمن خلال المحاكاة الحاسوبية المتقدمة ونماذج التنبؤ الاقتصادي، يستطيع العراق تقديم رؤى دقيقة للدول الشريكة حول الجدوى الاستراتيجية للربط السككي والطاقوي، مما يعزز من قوة الإقناع العراقية في المحافل الاستثمارية الدولية. إن الذكاء الاصطناعي هنا لا يعمل فقط كمحلل للبيانات، بل كـ مروج ذكي للهوية الوطنية الجديدة، حيث يتم توظيف القوة الناعمة الرقمية لترسيخ صورة العراق كمركز لوجستي وحضاري يربط الشرق بالغرب. هذا الاشتباك الرقمي مع الرأي العام العالمي يسهم في خلق بيئة دولية حاضنة للاستقرار في العراق، حيث تصبح مصلحة المجتمع الدولي مرتبطة تقنياً واقتصادياً بديمومة الأمن في بلاد الرافدين. وبذلك، تتحول الرقمنة من وسيلة اتصال إلى فلسفة حكم في العلاقات الدولية، تمكن العراق من القفز فوق التحديات التقليدية والاشتباك مع النظام العالمي الجديد كلاعب محوري يمتلك ناصية المستقبل. (٢٧)

إن استشراف الدور العراقي في ظل هذه التحولات الرقمية يفرض إعادة صياغة الهياكل المؤسسية لوزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية، لتتحول من مكاتب تمثيل تقليدية إلى مراكز ذكاء ديبلوماسي تتقن لغة البرمجة بقدر إتقانها للغة السياسة. هذا التحول يتطلب بناء كادر بشري يجمع بين الحنكة السياسية والوعي التقني، قادراً على إدارة الأزمات في الفضاء الافتراضي بذات الكفاءة التي تدار بها في الميادين المادية. إن الحوكمة الرقمية للسياسة الخارجية العراقية ستمكن الدولة من رصد التحولات في السياسات الدولية الكبرى تجاه قضايا المناخ والطاقة والهجرة، مما يتيح للعراق التكيف السريع مع هذه المتغيرات وضمان عدم تهميش مصالحه في الاتفاقيات الدولية الجديدة.(٢٨)

علية فإن الدبلوماسية الرقمية العراقية هي الجسر التقني الذي سيعبر بالعراق من مرحلة إدارة التناقضات إلى مرحلة صناعة التوافقات الكبرى، مؤكداً أن مكانة الدول في القرن الحادي والعشرين تُقاس بمدى ذكاء خوارزمياتها وبراعة ديبلوماسيتيها في تطويع تلك التكنولوجيا لخدمة السلام والاستقرار.

إن التحدي الجوهري الذي يواجهه العراق في مضمار الدبلوماسية الرقمية لا يتوقف عند حدود التقنيات، بل يمتد ليشمل صياغة عقيدة رقمية سيادية (Sovereign Digital Doctrine)تمنحه القدرة على المناورة في بيئة دولية تتسم بـ الأناركية الرقمية .(Digital Anarchy) ففي ظل غياب القوانين الدولية الملزمة التي تنظم الفضاء السيبراني، يجد العراق نفسه ملزماً بتطوير قدرات هجومية ودفاعية ناعمة تعزز من موقعه كجسر إقليمي. إن هذا المسار يتطلب استثمار خوارزميات الذكاء الاصطناعي في التدقيق المعلوماتي–Fact (Data checking)لمواجهة الحملات الموجهة التي تسعى لضرب علاقات العراق بجيرانه عبر فبركة تصريحات أو مواقف سياسية زائفة. وبناءً على ذلك، تصبح الدبلوماسية الاستباقية الرقمية هي الدرع الذي يحمي فلسفة التوازن من الانهيار أمام ضغوط الرأي العام المصطنع، حيث يمكن للمنظومات الذكية رصد أنماط التفاعل الرقمي وتحليل اتجاهات المشاعر العامة في الدول المجاورة، مما يمنح الخارجية العراقية فرصة لتصحيح المسارات قبل تحول التوترات الرقمية إلى أزمات ديبلوماسية واقعية .(٢٩)

وعلى صعيد آخر، يبرز دور الذكاء الجيوسياسي (Geopolitical Intelligence)كأداة لتمكين العراق من فهم التحولات في موازين القوى الدولية الكبرى، مثل التنافس الأمريكي–الصيني في منطقة الشرق الأوسط. فمن خلال توظيف النمذجة الرياضية والذكاء الاصطناعي، يستطيع صانع القرار العراقي رسم سيناريوهات مستقبلية لمشاريع الربط الدولي، مثل طريق التنمية ومقارنتها بمشاريع

المنافسين الإقليميين، مما يضمن اختيار المسارات الاقتصادية الأكثر أماناً واستدامة. إن هذه الدبلوماسية العلمية ترفع من قيمة المفاوض العراقي في المحافل الدولية، حيث لم يعد الخطاب السياسي يعتمد على الوعود الإنشائية، بل بات مدعوماً ببيانات إحصائية ونماذج تنبؤ رقمية تثبت جدوى الدور العراقي كمركز للثقل الاستراتيجي. إن هذا الانتقال من العفوية الدبلوماسية إلى البرمجة الدبلوماسية هو ما يضمن للعراق حماية مصالحه في ظل نظام عالمي دائم التغير، حيث القوة لمن يمتلك القدرة على قراءة البيانات وتحويلها إلى قرارات سياسية نافذة.(٣٠)

وفيما يتعلق بحماية السيادة المعلوماتية، فإن العراق يتجه نحو مفهوم الدبلوماسية السحابية (Cloud Diplomacy)التي تضمن استقلالية تخزين ومعالجة البيانات الدبلوماسية بعيداً عن التدخلات الخارجية. إن هذا التوجه يفرض ضرورة بناء مراكز بيانات سيادية (National Data Centers) داخل الأراضي العراقية تكون محصنة بتقنيات التشفير الكمي (Quantum Encryption) لمواجهة قدرات التجسس المتطورة. امتلاك العراق لهذه البنية التقنية سيعزز من ثقة الشركاء الإقليميين والدوليين في بغداد كمنصة آمنة للحوار؛ فالدول المتصارعة التي تلتقي في بغداد تحتاج إلى ضمانات تقنية بأن حواراتها واتفاقاتها لن تقع في أيدي أطراف ثالثة. وبذلك، يتحول العراق من جسر جغرافي إلى جسر رقمي آمن، يربط بين الخصوم في فضاء من الثقة التقنية والسياسية المشتركة، مما يعزز من مفهوم الأمن الجماعي الرقمي في المنطقة .(٣١)

علاوة على ذلك، فإن الدبلوماسية الرقمية تمنح العراق فرصة ذهبية لتعزيز الدبلوماسية الشعبية (Public Diplomacy) عبر الحدود، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي توليد محتوى ثقافي وسياحي واقتصادي بلغات متعددة وبدقة عالية الجودة، يستهدف الفئات الشابة في المجتمع الدولي. إن هذا النوع من التأثير العابر للحدود يسهم في خلق تكتل ناعم من المؤيدين للدور العراقي الجديد، مما يشكل

ضغطاً إيجابياً على الحكومات الدولية للتعاون مع بغداد. إن استثمار الروبوتات الدبلوماسية (Diplomatic Bots) في الرد الآلي والذكي على استفسارات المستثمرين والباحثين الأجانب يسرع من عمليات الاندماج العراقي في الاقتصاد العالمي، ويقلل من البيروقراطية التي كانت تعيق التقدم الدبلوماسي. إن هذه الحوكمة التقنية للسلك الدبلوماسي تمثل حجر الزاوية في بناء دولة حديثة قادرة على مكاملة أهدافها السياسية مع أدوات العصر الرقمي، لضمان مستقبل مزدهر للأجيال القادمة .(٣٢)

المبحث الرابع: استراتيجية المقترحات (نحو دبلوماسية عراقية ذكية ٢٠٣٠)

تستوجب صياغة استراتيجية مستقبلية للدبلوماسية العراقية لعام ٢٠٣٠ الانتقال من عقلية إدارة الأزمات الآنية إلى عقلية الهندسة الاستباقية للمصالح، وهو مسار يتطلب مكاملة شاملة بين الإرث الدبلوماسي العراقي العريق وبين الأدوات فوق-الحديثة التي تتيحها ثورة البيانات.

إن الرؤية المستقبلية للدور العراقي تنطلق من ضرورة تحويل فلسفة التوازن من مجرد خيار سياسي دفاعي إلى منصة إنتاج للاستقرار الإقليمي، حيث يلعب العراق دور الميسر الرقمي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط. هذا التحول يبدأ بضرورة تأسيس مركز الاستشراف الدبلوماسي الذكي (Diplomatic Foresight Center) داخل هيكلية وزارة الخارجية، ليكون بمثابة العقل المفكر الذي يغذي صانع القرار بسيناريوهات مستقبلية مبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تحلل اتجاهات الصراعات الدولية والفرص الاقتصادية العابرة للحدود.

هذه المقترحات تهدف إلى بناء مؤسسة دبلوماسية مرنة، تمتلك القدرة على التكيف مع التغيرات الدراماتيكية في النظام العالمي، وتستطيع حماية السيادة الوطنية في الفضاءين المادي والرقمي على حد سواء. (٣٣)

وفي إطار البعد المستقبلي، تبرز الحاجة إلى تبني دبلوماسية المسارات المتعددة التي تدمج الفواعل الرسمية مع الفواعل التقنية والاقتصادية؛ إذ يُقترح أن يقوم العراق بتفعيل سفارات افتراضية Virtual Embassies في المناطق التي لا يمتلك فيها تمثيلاً مادياً واسعاً، مما يقلل من النفقات الإدارية ويزيد من سرعة الاشتباك الرقمي مع المجتمع الدولي. إن هذه السفارات الرقمية ستكون مزودة بأنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على تقديم الخدمات القنصلية والتسويق الاستثماري لمشروع طريق التنمية على مدار الساعة وبمختلف اللغات. هذا التوجه الاستراتيجي سيعزز من الجاذبية السيادية للعراق، ويجعله في طليعة الدول التي توظف التكنولوجيا لكسر العزلة الجغرافية.

وبحلول عام ٢٠٣٠، يجب أن يمتلك العراق درعاً سيبرانياً دبلوماسياً يعتمد على تقنيات التشفير الكمي الوطني، لضمان استقلالية قراره السياسي ومنع تعرضه لأي نوع من الابتزاز المعلوماتي الذي قد تمارسه القوى الدولية الساعية لتعطيل دوره كجسر إقليمي.(٣٤)

وعلى الصعيد الجيوسياسي، تتضمن الاستراتيجية المقترحة تحويل العراق إلى منطقة خضراء دبلوماسية دائمة، ليس فقط من الناحية الأمنية بل من الناحية الفلسفية والتقنية؛ حيث يمكن استضافة منصة الحوار الإقليمي الذكي التي تجمع الدول المتصارعة في فضاء حواري مدعوم ببيانات محايدة يوفرها الجانب العراقي حول المصالح المشتركة في قضايا المياه والطاقة والمناخ. استخدام الذكاء الاصطناعي في حل النزاعات الإقليمية، عبر تقديم حلول رابح–رابح مبنية على معطيات إحصائية دقيقة، سيعزز من مصداقية الوساطة العراقية ويجعلها غير قابلة للطعن في حياديتها.

وبذلك، ينتقل العراق في رؤية ٢٠٣٠ من مرحلة التوازن السلبي إلى مرحلة القيادة القيمية والتقنية في المنطقة، مستثمراً جيله الشاب المتمرس تكنولوجياً في قيادة

بعثاته الدبلوماسية، مما يضمن ديمومة التنمية الشاملة وحماية مصالح الأجيال القادمة في ظل عالم رقمي لا يعترف إلا بالأقوياء تقنياً .(٣٥)

وعلية، فإن نجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على قدرة الدولة العراقية على حوكمة التحول الرقمي في مؤسساتها السيادية عبر تشريعات مرنة تحمي السيادة الرقمية وتوفر البيئة القانونية لعمل الدبلوماسية الذكية. إن المقترح يمتد ليشمل بناء أكاديمية الدبلوماسية الرقمية لتأهيل الكوادر الوطنية على تقنيات التفاوض المدعوم بالذكاء الاصطناعي وإدارة الأزمات في الفضاء السيبراني. وبموازاة ذلك، يجب أن يستمر العراق في تعزيز دبلوماسية الأنابيب والسكك كركيزة مادية تدعم طموحاته الرقمية، ليصبح بحلول عام ٢٠٣٠ القلب النابض للشرق الأوسط، الذي يربط بين حداثة التكنولوجيا وعمق التاريخ، ويحول التحديات الجيوسياسية إلى فرص ذهبية لبناء مستقبل مستدام يسوده السلام والازدهار الاقتصادي والتقني .(٣٦)

إن تعميق الرؤية الاستراتيجية لعام ٢٠٣٠ يفرض على الدولة العراقية الانتقال من مرحلة تبني التقنية إلى مرحلة توطين الابتكار الدبلوماسي، وهو ما يعني ضرورة خلق بيئة تشريعية وتنفيذية تسمح ببروز ما يُعرف بـ السيادة السيبرانية التشاركية. إن المقترح الجوهري في هذا الصدد يكمن في تأسيس مجلس الأمن الرقمي القومي الذي يعمل بتنسيق مباشر مع وزارة الخارجية، ليكون مسؤولاً عن حماية مسارات دبلوماسية الأنابيب والبيانات .(Pipeline and Data Diplomacy) ففي ظل المشاريع الكبرى مثل طريق التنمية، لن تكون السكك الحديدية والموانئ وحدها هي المستهدفة، بل ستكون البنية التحتية المعلوماتية التي تدير هذه المشاريع هي الخاصرة الرخوة التي قد تستغلها القوى المنافسة إقليمياً لتعطيل الدور العراقي. لذا، تتضمن الرؤية المستقبلية بناء جدار ناري جيوسياسي (Geopolitical Firewall) يعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد وموجبات الهجمات السيبرانية التي تستهدف

الموقف الدبلوماسي العراقي، وضمان تدفق المعلومات والسلع عبر الأراضي العراقية دون انقطاع رقمي أو أمني.(٣٧)

وعلاوة على ذلك، فإن البعد المستقبلي للدبلوماسية العراقية يجب أن يشمل استراتيجية التموضع في الاقتصاد الرقمي العالمي، حيث يُقترح أن يلعب العراق دور الوسيط المالي الرقمي في المنطقة، مستغلاً موقعه الجغرافي كحلقة وصل بين أسواق الشرق الصاعدة وأسواق الغرب المستهلكة.

الرؤية الاستراتيجية لعام ٢٠٣٠ تتطلب تحويل السفارات العراقية من مكاتب لتمثيل المصالح التقليدية إلى مراكز ابتكار اقتصادي (Economic Innovation Hubs)تستخدم تقنيات الواقع المعزز (AR) والميتافيرس لعرض الفرص الاستثمارية العراقية للمستثمرين العالميين في بيئة افتراضية تفاعلية تحاكي الواقع. هذا النمط من الدبلوماسية سيتيح للعراق تجاوز العوائق الأمنية أو البيروقراطية التي قد تعترض المستثمر الأجنبي، ويخلق قناة تواصل مباشرة وذكية تعزز من تدفق رؤوس الأموال نحو المشاريع التنموية الكبرى، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل القومي بعيداً عن تقلبات أسواق النفط العالمية .(٣٨)

وفي سياق متصل، تتضمن خارطة الطريق المقترحة تطوير دبلوماسية التعليم والابتكار كأداة للقوة الناعمة العراقية بحلول عام ٢٠٣٠، عبر إطلاق مبادرات للتعاون التقني مع دول الجوار والشركاء الدوليين. إن هذا المقترح يهدف إلى جعل العراق مختبراً إقليمياً للحلول الذكية في قضايا المناخ والمياه، من خلال تأسيس مراكز بحثية دبلوماسية مشتركة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتوليد بيانات محايدة حول تقاسم الموارد المائية وحل النزاعات البيئية العابرة للحدود.

امتلاك العراق للمعلومة الدقيقة والمدعومة تقنياً سيجعل من وسائطه الدبلوماسية وساطة تقنية (Technical Mediation) تحظى باحترام وقبول جميع الأطراف، لأنها تستند إلى العلم والبيانات وليس إلى الضغوط السياسية المتقلبة. وبذلك،

يستطيع العراق صياغة مفهوم جديد للأمن القومي يتجاوز المفهوم العسكري التقليدي إلى مفهوم الأمن المستدام القائم على المعرفة، وهو ما يضمن له مكاناً راسخاً كفاعل محوري في النظام العالمي الجديد .(٣٩)

كما تمتد الاستراتيجية المستقبلية لتشمل حوكمة الفضاء الخارجي والأمن الفضاء كجزء من الطموح العراقي لعام ٢٠٣٠، حيث يُقترح أن يسعى العراق لامتلاك أقمار صناعية سيادية للاتصالات والمراقبة الجيوسياسية، لتقليل الاعتماد على الشبكات الدولية التي قد تكون عرضة للتعطيل أو التجسس في أوقات الأزمات. إن الربط بين الدبلوماسية الفضائية والدبلوماسية الرقمية سيعزز من قدرة العراق على حماية السيادة المعلوماتية وضمان وصول رسائله الدبلوماسية إلى العالم بوضوح واستقلالية تامة. هذا الاستشراف المستقبلي يؤكد أن العراق لا ينظر إلى التكنولوجيا كأداة ثانوية، بل كجزء أصيل من هيكل الدولة الحديثة التي تدرك أن التفوق في القرن الحادي والعشرين يُبنى في مختبرات الحاسوب وبراعة البرمجة بقدر ما يُبنى في قاعات المفاوضات. وبحلول عام ٢٠٣٠، ستكون الدبلوماسية العراقية الذكية هي المحرك الأساسي لاستعادة العراق لمكانته التاريخية كقطب للاستقرار والتقدم في قلب العالم .(٤٠)

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة التحليلية لمسارات السياسة الخارجية العراقية، نجد أن الدولة تقف اليوم أمام لحظة تاريخية فارقة، تتطلب شجاعة في اتخاذ القرار وبراعة في التنفيذ التقني. إن فلسفة التوازن التي اتخذها العراق كبوصلة لتحركاته الإقليمية لم تعد مجرد خيار سياسي لتجنب الأزمات، بل تحولت إلى عقيدة وطنية تهدف إلى إعادة صياغة موقع العراق في النظام العالمي الجديد. لقد أثبتت الوقائع أن قدرة العراق على لعب دور الجسر الرابط بين القوى المتصارعة هي ميزة استراتيجية

فريدة، لكنها تظل ميزة هشة ما لم تُدعم بمنظومة دبلوماسية ذكية قادرة على قراءة لغة العصر ومعالجة تحديات القرن الحادي والعشرين بأسلحة غير تقليدية.

الاستنتاج الأبرز الذي تبلور في ثنايا هذا البحث هو أن السيادة الوطنية في العصر الرقمي لم تعد تُقاس بمدى السيطرة على الأرض فحسب، بل بمدى القدرة على حماية الفضاء السيبراني وإدارة القوة الناعمة بذكاء واقتدار. فالدبلوماسية الرقمية والذكاء الاصطناعي ليسا مجرد أدوات تكميلية، بل هما الدرع والرمح في معارك التأثير الدولي الحديثة. إن انتقال العراق نحو الدبلوماسية الذكية يعني بالضرورة بناء مؤسسة دبلوماسية مرنة، تتحلل من قيود البيروقراطية التقليدية وتعتمد على خوارزميات التنبؤ بالأزمات، مما يمنح القرار السياسي العراقي دقة استراتيجية تجعله عصياً على الابتزاز أو التهميش.

الرؤية الاستشرافية لعام ٢٠٣٠، التي رسمها البحث، تضعنا أمام عراق يمتلك ناصية التكنولوجيا ويوظفها لخدمة السلام الإقليمي. فمن خلال مكاملة طريق التنمية المادي مع طريق البيانات الرقمي، يستطيع العراق أن يخلق حالة من الاعتماد المتبادل التي تجعل من استقراره مصلحة عالمية عليا. إن تحويل التناقضات الإقليمية إلى فرص تعاونية هو التحدي الأكبر، ولكن بوجود دبلوماسية محصنة سيبرانياً ومدعومة بالذكاء الاصطناعي، يصبح هذا التحدي فرصة ذهبية لاستعادة الريادة التاريخية لبلاد الرافدين كمركز إشعاع حضاري ومنصة للأمن الجماعي.

هذا البحث ليس مجرد قراءة في الواقع، بل هو دعوة لصناعة المستقبل. العراق، بعمقه التاريخي وإمكاناته البشرية والتقنية الصاعدة، مؤهل ليكون القطب المتزن في منطقة مضطربة. إن استدامة هذا الدور تتطلب استثماراً حقيقياً في الإنسان والتكنولوجيا، لضمان بقاء صوت العراق مسموعاً ومؤثراً في المحافل الدولية. لقد انتهى زمن الدبلوماسية الساكنة، وبدأ عصر الدبلوماسية السيادية الذكية، وهي

الطريق الوحيد الذي سيعبر بالعراق نحو ضفاف الازدهار المستدام وحماية مصالح أجياله القادمة في ظل عالم لا يعترف إلا بالأذكياء تقنياً والأقوياء استراتيجياً.

التوصيات الاستراتيجية: نحو خارطة طريق للدبلوماسية العراقية الذكية

بناءً على ما تقدم من تحليل للمسارات الجيوسياسية والتحديات الرقمية، يخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات الاستراتيجية الموجهة لصناع القرار في وزارة الخارجية العراقية والمؤسسات السيادية، لضمان مكاملة فلسفة التوازن مع أدوات العصر الحديث:

أولاً: التوصيات السياسية والمؤسسية

مأسسة فلسفة التوازن: تحويل مبدأ العراق جسراً لا ساحة من توجه حكومي مؤقت إلى عقيدة دبلوماسية ثابتة تُدرج في المناهج التدريبية لمعهد الخدمة الخارجية، لضمان استمرارية السياسة الخارجية عبر تعاقب الحكومات.

تفعيل دبلوماسية المسارات المتعددة: تعزيز الانفتاح على القوى الدولية الصاعدة (مثل مجموعة بريكس) بالتوازي مع الشراكات التقليدية، لخلق شبكة أمان جيوسياسية تمنع ارتهان القرار العراقي بمحور دولي واحد.

إنشاء مجلس الأمن الرقمي والدبلوماسي: تشكيل هيئة عليا تضم خبراء في السياسة الدولية والأمن السيبراني، تهدف إلى التنسيق اللحظي بين التحركات الميدانية وحماية الفضاء المعلوماتي للدولة.

ثانياً: التوصيات التقنية والرقمية (رؤية ٢٠٣٠)

تأسيس مركز الاستشراف الذكي: بناء وحدة استخبارات دبلوماسية داخل وزارة الخارجية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة والتنبؤ بالأزمات الإقليمية قبل وقوعها، مما يمنح العراق قدرة استباقية في الوساطة الدولية.

إطلاق السحابة الدبلوماسية السيادية: ضرورة توطين خوادم البيانات الدبلوماسية وتشفيرها بتقنيات وطنية (تشفير كمي)، لضمان سرية المراسلات بين بغداد وبعثاتها في الخارج بعيداً عن الرقابة الرقمية الدولية.

رقمنة القوة الناعمة: إطلاق منصة رقمية عالمية بـ (١٢ لغة) تدار بالذكاء الاصطناعي، تهدف إلى تصحيح الصورة الذهنية للعراق دولياً وتسويق مشروع طريق التنمية كأولوية اقتصادية عالمية.

ثالثاً: توصيات بناء الكوادر البشرية

استحداث تخصص الدبلوماسي الرقمي: إعادة صياغة معايير اختيار الملحقين الدبلوماسيين لتشمل مهارات تحليل البيانات، الأمن السيبراني، وإدارة الأزمات في الفضاء الافتراضي كمتطلبات أساسية للخدمة.

أكاديمية الدبلوماسية الذكية: إطلاق برامج تدريبية مكثفة بالتعاون مع مراكز التكنولوجيا العالمية لتأهيل السلك الدبلوماسي الحالي على تقنيات التفاوض الرقمي وإدارة السمعة السيادية على المنصات العالمية.

رابعاً: التوصيات الجيواقتصادية والمائية

المقايضة الاستراتيجية (الربط المصلحي): ربط ملفات الأمن والمياه بملفات التجارة والطاقة في جميع الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار، لتحويل التبادل المصلحي إلى أداة ضغط دبلوماسية تضمن حقوق العراق السيادية.

دبلوماسية المناخ كمدخل للسلام: قيادة مبادرة إقليمية (شرق أوسطية) لمواجهة التغير المناخي، واستخدام الذكاء الاصطناعي البيئي لتوزيع الموارد المائية بشكل عادل، مما يجعل العراق مركزاً للحلول العلمية والسياسية في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع :

١- حكمات العبد الرحمن ، *الصين والشرق الأوسط ، دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019 .
٢- علي حسين حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003بين ضرورات دور أكاديمي وتجليات الواقع ، *المجلة السياسية والدولية*، العدد 45، 2020، ص ص ٩٥-١٢٠ .
٣-دستور جمهورية العراق .بغداد :الوقائع العراقية،٢٠٠٥ .
٤- عماد قدورة ، *السياسة الخارجية التركية :الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة* ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، .2021.
٥- مجلة الرواق .التحولات الإقليمية والدولية ودور العراق الجديد .العدد 12، مؤسسة رواق بغداد للسياسات العامة، .2024.
٦- رينا منصور، *تحديات النظام السياسي في العراق بعد 2003*، المعهد السويدي للشؤون الدولية، .2019.
٧-مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، السياسة الخارجية العراقية ..التوازن الهش، 30 يونيو 2022، https://trendsresearch.org/ar/insight/السياسة-الخارجية-العراقية-التوازن-اله./
٨ War on the Rocks. Battleground or Bridge-Builder? Iraq and the New Regional Order in the Middle East. 2019. https://warontherocks.com/2019/05/battleground-or-bridge-builder-iraq-and-the-new-regional-order-in-the-middle-east/.
٩ Carnegie Endowment for International Peace. How Internal Power Struggles Shape Iraq's Foreign Policy. 2026. https://carnegieendowment.org/sada/2025/12/a-house-divided-how-internal-power-struggles-shape-iraqs-foreign-policy.
١٠ Rewaq Baghdad. Baghdad, Balance Diplomacy, and Bridge-Building in a Turbulent Regional Environment. 23 2026. https://rewaqbaghdad.org/en/publications/baghdad-balance-diplomacy-and-bridge-building-in-a-turbulent-regional-environment.
١١ Ministry of Foreign Affairs of Iraq. Fuad Hussein: Our Foreign Policy is Based on Creating Balance. 2025. https://mofa.gov.iq/2024/51161/.
١٢ Brookings Institution. Can Iraq play the role of a bridge in the Gulf?. 22 2021. https://www.brookings.edu/articles/can-iraq-play-the-role-of-a-bridge-in-the-gulf/.
١٣Middle East Institute. Baghdad revisited: Iraq balances on a tightrope. 18 2025. https://mei.edu/commentary/baghdad-revisited-iraq-balances-tightrope/.
١٤ International Journal of Humanities and Educational Research. The Impact of the History of Diplomacy on Iraq's Foreign Policy. 1 يونيو

2024. https://www.ijherjournal.com/dergi/the-impact-of-the-history-of-diplomacy-on-iraqs-foreign-policy20241112043118.pdf.

١٥ Trends Research & Advisory. Iraqi Foreign Policy: The Fragile Balance، 30 2022. https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%84/

١٦ University of Baghdad, College of Political Science. Iraqi Foreign Policy after 2003، *Journal of International Studies*, 2024. https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/458.

١٧- عبد الجبار أحمد، تحولات السياسة الخارجية العراقية تجاه القوى الإقليمية والمحاور الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ٦٢، ٢٠٢٢، ص ص ١٥-٤٠.

١٨- عصام فيلي، إشكالية السيادة والفاعلون من غير الدول في العراق بعد عام ٢٠١٨، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٧٤، ٢٠٢٤، ص ص ٨٠-١٠٥.

١٩- مثنى فائق، العلاقات العراقية التركية: الجغرافيا السياسية للمياه والأمن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٢٣، ص ص ١٤٠-١٦٥.

٢٠- عادل عبد المهدي، الاقتصاد السياسي للعراق: من الريع إلى الإنتاج الشامل، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٥، ص ص ٥٠-٧٥.

٢١-الجنابي، كاظم ناصر. التغير المناخي والسياسة الدولية في المنطقة العربية. مطبعة جامعة بابل، ٢٠٢٥، ص ص ٥٠-٧٠.

٢٢- صلاح عدي، اقتصاديات النقل الدولي والموقع الاستراتيجي للعراق، دار الكتب العلمية، ٢٠٢٥، ص ص ١١٥-١٣٥.

٢٣- تحسين علي، الأمن المائي العراقي: التحديات الإقليمية والدولية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤، ص ص ٩٠-١١٠.

٢٤- فلاح خلف، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: تداعيات التحول نحو الشرق على العراق، مجلة النهرين للدراسات السياسية، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٣، ص ص ٢٠٥-٢٣٠.

٢٥- مرتضى عباس، حوكمة التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية: رؤية قانونية وإدارية، مطبعة جامعة الكوفة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤، ص ص ٢١٠-٢٣٥. رابط المصدر (https://www.google.com/search?q=https://uokufa.edu.iq/publications/)

٢٦- سيف علي، الذكاء الاصطناعي ومستقبل العلاقات الدولية: رؤية استراتيجية لتحولات القوة في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد ٨٨، ٢٠٢٤، ص ص ١١٥-١٣٠. رابط البحث عبر IASJ (https://www.google.com/search?q=https://www.iasj.net/iasj/article/290114)
٢٧- زيد عدنان، تحديات الأمن السيبراني في المؤسسات السيادية العراقية وتأثيرها على القرار السياسي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٢، ٢٠٢٥، ص ص ١٥٥-١٨٠. رابط (https://www.google.com/search?q=https://www.uomustansiriyah.edu.iq/journal-details.php)
٢٨- عمار حميد. الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية العراقية: الفرص والتحديات في الفضاء السيبراني، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٤، ٢٠٢٣، ص ص ٥٠-٧٠. رابط البحث عبر (https://www.iasj.net/iasj/article/274156).
٢٩- مرتضى عباس، حوكمة التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية: رؤية قانونية وإدارية، مطبعة جامعة الكوفة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤، ص ص ٢١٥-٢٤٠.
٣٠- سيف علي، الذكاء الاصطناعي ومستقبل العلاقات الدولية: رؤية استراتيجية لتحولات القوة في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٨٨، ٢٠٢٤، ص ص ١٢٠-١٤٠.
٣١- زيد عدنان، تحديات الأمن السيبراني في المؤسسات السيادية العراقية وتأثيرها على القرار السياسي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٢، ٢٠٢٥، ص ص ١٦٠-١٨٥.
٣٢- عمار حميد، الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية العراقية: الفرص والتحديات في الفضاء السيبراني، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٤، ٢٠٢٣، ص ص ٥٥-٧٥.
٣٣- مرتضى عباس، حوكمة التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية: رؤية قانونية وإدارية، مطبعة جامعة الكوفة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤، ص ص ٢٣٠-٢٥٥.
٣٤- سيف علي، الذكاء الاصطناعي ومستقبل العلاقات الدولية: رؤية استراتيجية لتحولات القوة في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد ٨٨، ٢٠٢٤، ص ص ١٣٠-١٥٠.
٣٥- زيد عدنان، تحديات الأمن السيبراني في المؤسسات السيادية العراقية وتأثيرها على القرار السياسي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٢، ٢٠٢٥، ص ص ١٨٠-٢٠٥.
٣٦- عمار حميد، الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية العراقية: الفرص والتحديات في الفضاء السيبراني، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد ٦٤، ٢٠٢٣، ص ص ٦٠-٨٥.
٣٧-مرتضى عباس، حوكمة التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية: رؤية قانونية وإدارية. مطبعة جامعة الكوفة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤، ص ص ٢٤٠-٢٦٥.

٣٨- سيف علي، الذكاء الاصطناعي ومستقبل العلاقات الدولية: رؤية استراتيجية لتحولات القوة في الشرق الأوسط ، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد ٨٨، ٢٠٢٤، ص ص ١٤٠-١٦٠.
٣٩- زيد عدنان، تحديات الأمن السيبراني في المؤسسات السيادية العراقية وتأثيرها على القرار السياسي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٢، ٢٠٢٥، ص ص ٢٠٠-٢٢٥.
٤٠- عمار حميد.، الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية العراقية: الفرص والتحديات في الفضاء السيبراني، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ٦٤، ٢٠٢٣، ص ص ٧٠-٩٥.